المحاضرة الثانية

التطور التاريخي للمالية العامة و علاقتها بالعلوم الأخرى

أولا: التطور التاريخي للمالية العامة

لقد إرتبطت المالية العامة بظهور الحضارات القديمة التي أجازت أنظمة مالية تعالج الإيرادات و النفقات العامة.

1. المالية العامة في العصور القديمة: عرفت الأنظمة المالية عند الفراعنة و اليونان و الرومان، كذلك في بلاد فارس و الهند و الصين، ولقد تميزت هذه الإمبراطوريات بكثرة الحروب الناشئة فيما بينها بالإضافة الى كثرة الثورات الداخلية، ومن هنا كانت الحاجة الى المال قائمة دائما، كون أن هاته الإمبراطوريات وهي بصدد الإستعداد للحرب بحاجة الى أموال لبناء الجيش و القلاع، الحصون لحماية نفسها من أي عدوان خارجي. ضف الى ذلك حاجتها الماسة للأموال كي تحافظ على الأمن الداخلي و الإستقرار السياسي.

كانت سلطة الحاكم في تلك الفترة مطلقة و لا يوجد هناك فرق بين حاجات الحاكم الخاصة و الحاجات العامة أو بعبارة أخرى لا يوجد فرق بين حاجاته الفردية و حاجات الحاكم، ومن هنا كان لا بد من وجود أنظمة مالية عبارة عن تعليمات و أوامر و توجيهات من الحاكم، ومن هنا كان لا بد من وجود الإيرادات و أوجه النفقات بين الحاجات الحاكم الفردية و حاجات الحكم، فالنفقات كانت لا تصب للمصلحة العامة بل لمصلحة الحاكم الخاصة.

2. **المالية العامة في العصور الوسطى:** اعتمدت الإمبراطورية الرومانية على الضرائب و بعض المشروعات الإستراتيجية كصناعة الأسلحة ولقد تميزت أوروبا في العصور الوسطى بإعتبار الضريبة ركن أساسي في النظام الإقطاعي.

في هذه الفترة كانت المصادر الرئيسية للإيرادات تتمثل في كل من الدومين، و الضرائب المفروضة على الفلاحين في الدومين مقابل توفير الحماية لهم .

أما النفقات فكانت تتمثل أهمها في: الإنفاق على تجهيز الجيش للقيام بالغزوات و بناء الحصون، الإنفاق على الشؤون الداخلية و الثورات، الإنفاق على أمن الحاكم و مصالحه و إحتفالاته الخاصة...الخ.

3. **المالية العامة في النظام الرأسمالي:** سنعالج المالية العامة في هذا النظام من خلال التطرق الى مرحلتين رئيسيتين محاولين إعطاء فكرة عن الطبيعة المالية في كل مرحلة.

مرحلة الإقتصاد الحر: هذه المرحلة عرفت بإسم مرحلة الدولة الحارسة، أين كانت الفكرة السائدة آنذاك تقوم على أساس ترك النشاط الإقتصادي للأفراد دون تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، فكان دورها مقتصرا فقط على آداء وظيفتها الاساسية الممثلة في توفير الأمن و الحماية و العدالة و الدفاع و السهر على إستمرارية بعض المرافق العامة.

مرحلة الدولة المتدخلة: على ضوء ظهور أزمات إقتصادية خاصة الأزمة الإقتصادية الكبرى لسنة 1929، والتي كانت من آثارها السلبية الكساد الكبير الذي شهده العالم، عقبها إنسحاب الدولة الليبيرالية تاركتا مكانها للدولة المتدخلة التي أقحمت نفسها في المجال الإقتصادي بطرق عديدة، من خلال ما سبق لم تصبح وظيفة الدولة ودورها مقتصرا فقط على الوظائف التقليدية. بل تعداها الى تقديم الخدمات العمومية من تعليم وضرائب ، قروض..
في هذه الفترة أخذت المالية العامة بالبروز وإكتسبت دورا مهما جعلها آداة رئيسية من الأدوات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.

ثانيا: علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى

على اعتبار المالية العامة من العلوم الإجتماعية لذا لا يمكن فصلها على العلوم الأخرى، نذكر هذه العلوم فيما يلي:

1. **علاقة المالية العامة بالإقتصاد:** إن علم الإقتصاد هو البحث في أفضل السبل لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة من الموارد الطبيعية المحدودة.

إن الصلة و الترابط بين الإقتصاد و علم المالية العامة تتجلى من الناحيتين النظرية و العلمية لدرجة أن كثيرا من خبراء المالية يتناولونها كموضوعات إقتصادية بحتة، فضلا عن التشابه بين موضوعي المالية العامة و الإقتصاد فإن كثيرا من طرق البحث في الإثنين واحدة.
أيضا تجمعهما وحدة الهدف الذي يكمن في تحقيق الإستقرار و التوازن الإقتصادي الشامل للتخلص من الأزمات الإقتصادية.
لذا فإن كل منهما يؤثر و يتأثر بالآخر، هذا الترابط المتبادل و الوثيق بين العلمين أدى الى زيادة الإهتمام بدراسة الجوانب الإقتصادية للمالية العامة.

2. **علاقة علم المالية العامة و القانون:** إن العلاقة بين المالية العامة و القانون، لها درجة كبيرة، حيث كانت تعرف المالية العامة في الفقه التقليدي بالتشريع المالي. وهو ما يثبت الصلة القائمة بين القانون و علم المالية العامة الذي كان ينظر إليه على أنه فرع من فروع القانون العام ، إستمرت هذه العلاقة حتى نهاية القرن التاسع عشر ، حينما بدات تخرج دراسات المالية العامة شيئا فشيئا من دائرة السيطرة المطلقة للقانون العام، ورغم ذلك، لازالت الصلة قوية بين المالية العامة وفروع القانون العام، وبخاصة القانون الدستوري و القانون الإداري.

إن للقانون دور هام في تنظيم العلاقة المالية بين الدولة و الأفراد، فهو يتدخل في تحديد كيفية جباية الضريبة ، و أسلوب إنفاقها ، الجزاءات المترتبة على المتهربين من دفعها أي التهرب من المساهمة في الأعباء العامة للدولة.

3. **علاقة علم المالية بعلم الإجتماع:** تظهر الصلة إنطلاقا من كون الكثير من المشكلات المالية العامة كفرع من فروع الدراسة الإقتصادية و الإجتماعية تتعلق بالسلوك الإنساني الذي يقع في دائرة علم النفس و الإجتماع.
مثالنا هنا هو عن الضرائب بمالها من تأثير على مجموعة الحوافز الإنسانية لا شك أنها تستلزم دراسة وافية للدوافع الإنسانية، و الضرائب كونها آداة للحصول على دخل الدولة، إلا أنها لها آثار إجتماعية مثل تحقيق الإصلاح الإجتماعي و إعادة توزيع الثروات لتحقيق العدالة الإجتماعية.

4. **علاقة علم المالية بالعلوم السياسية:** لقد تجاوز رجال المالية العامة البحث في الجوانب القانونية البحتة للقواعد المالية وأصبحوا الآن يهتمون بالبحث عن التفسيرات السياسية للظاهرة المالية، فالبحوث التي تجرى عن الجانب الإجتماعي للضريبة تسمح بالتعمق أكثر في الأنظمة الضريبية، ورؤية الآثار التي يعكسها الهيكل السياسي للدولة على نظامها الضريبي.

وكذلك فإن البحث يجري حول المظاهر و الجوانب السياسية للمشاكل المالية و الضريبية بحيث صارت لها قواعدها الفنية الخاصة التي توجه المختصين بهذه المشاكل.